



PROVISIONAL

A/37/PV.101

21 December 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية بعد المائة

المعقودة بالقرء في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(هناكارسا)

السيد هــولاي

الرئيس :

- تخفيض الميزانيات العسكرية : [٤٠]

(أ) تقرير اللجنة الأولى

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم : [٤٨]

(أ) تقرير اللجنة الأولى

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63601/A

- المؤتمر العالمي لنزع السلاح : [٤٩]
 - (أ) تقرير اللجنة الأولى
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) : [٥٤]
 - (أ) تقرير اللجنة الأولى
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- نزع السلاح العام الكامل : [٥٥]
 - (أ) تقرير اللجنة الأولى
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة : [١٣٣]
 - (أ) تقرير اللجنة الأولى
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- مسألة ناميبيا : [٣٢]
 - (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
 - (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
 - (ج) تقرير الأمين العام
 - (د) تقرير اللجنة الرابعة

أفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥البنود ٤٠ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٤ و ٥٥ و ١٣٣من جدول الأعمالتخفيض الميزانيات العسكرية :(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/37/652)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/730)تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم :(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/37/660)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/731)المؤتمر العالمي لنزع السلاح :(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/37/661)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/732)الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) :(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/37/666)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/733)نزع السلاح العام الكامل :(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/37/667)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/734)استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة :(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/37/670)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/735)

عرض السيد ارد نشولوون (منغوليا) ، مقرر اللجنة الأولى ، تقارير تلك اللجنة
(A/37/652 و A/37/660 و A/37/661 و A/37/666 و A/37/667 و A/37/670) . ثم تكلم كما يلي :

السيد ارد نشولوون (منغوليا) : مقرر اللجنة الأولى (ترجمة شفوية عسسن
الانكليزية) : كان لي في الجلسة العامة ٨٩ المعقودة في ٩ كانون الأول / ديسمبر شرف عسوس
 ١٧ تقريراً من الـ ٢٣ تقرير للجنة الأولى بشأن بنود نزع السلاح ، على الجمعية العامة . وقسند
 تأجل عرض التقارير الستة المتبقية بانتظار قرار اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية لبعض
 مشاريع القرارات الواردة في تلك التقارير .

ونظراً لأن عمل اللجنة الخامسة قد اكتمل ، يشرفني أن أقدم الى الجمعية التقارير
 الواردة في الوثائق التالية : A/37/652 بشأن البند ٤ المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية " ؛
 و A/37/660 بشأن البند ٨٤ المعنون " تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقتاً سلم " ؛
 و A/37/661 بشأن البند ٩٤ المعنون " المؤتمر العالمي لنزع السلاح " ؛ و A/37/666 بشأن البند
 ٤٥ المعنون " الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) " ؛ و A/37/667 بشأن البند ٥٥
 المعنون " نزع السلاح العام الكامل " ؛ و A/37/670 بشأن البند ٣٣ المعنون " استعراض وتنفيذ
 وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة " .

وتتضمن التقارير المذكورة أعلاه (٣١ مشروع قرار وافقت عليها اللجنة الأولى . وقد اعتمدت
 اللجنة الأولى ٨ من مشاريع القرارات تلك دون تصويت : ويرد مشروع القرار ألف المتعلق بتخفيض
 الميزانيات العسكرية في الوثيقة A/37/652 ؛ ويرد مشروع القرار بشأن تنفيذ اعلان اعتبار المحيط
 الهندي منطقة سلم في الوثيقة A/37/661 ؛ وترد أربعة من تلك المشاريع في الوثيقة A/37/667 -
 مشروع القرار بـ بشأن تقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن ؛ ومشروع القرار جيم
 بشأن الأسلحة الاشعاعية ؛ ومشروع القرار حـ بشأن المؤتمر الاستعراضي لقاع البحار ؛ ومشروع
 القرار كـ بشأن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح - ويرد في الوثيقة A/37/670 مشروع
 القرار دـ الـ بشأن تدابير بناء الثقة ومشروع القرار وـ بشأن نزع السلاح الاقليمي .

بعد هذا العرض الموجز لي الشرف أن أقدم للجمعية توصيات اللجنة الأولى الواردة في
 تلك التقارير ، للنظر فيها واعتمادها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يكن هناك أى اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فاني أعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش التقارير الستة للجنة الأولى .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تقتصر البيانات لذلك على تحليل التصويت .

ان موافق الوفود فيما يتعلق بمختلف التوصيات للجنة الاولى قد تم ايضاحها في اللجنة وتظهر في السجلات الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكر الممثلين ان الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٠٤٠ تنص على أنه عند ما يناقش نض مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي الجلسة العامة ينبغي على وفد من الوفود ، قدر استطاع ، أن يحلل تصويته مرة واحدة ، إما في اللجنة أو في الجمعية العامة الا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

وهل لي أن اذكر الممثلين أيضا ، أنه بموجب القرار ٣٤ / ١٠٤٠ ، يقتصر تعلييل التصويت على ١٠ دقائق وينبغي ان يقدمه الممثلون من متاعدهم .

سوف نبحت أولا تقرير اللجنة الاولى الخاص بالبند ٤٠ من جدول الأعمال ، المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية " ، (A/37/652) .

تقوم الجمعية العامة الآن باتخاذ مقرر بشأن مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الاولى في الفترة ١٢ من تقريرها .

اعتمدت اللجنة مشروع القرار ألف د ون تصويت .

هل اعتبر أن الجمعية العامة ترضب في أن تحذ ونس الحذو .

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٣٧ / ٩٥ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقوم الجمعية الآن بالبت في مشروع

القرار باء .

تقرير اللجنة الخاصة بشأن الآثار الادارية والمالية المتعلقة بمشروع القرار هذا وارد

في الوثيقة A/37/730 .

طلب اجراء تصويت مسجلا .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوروندي ، كندا ، شيلم ، كولومبيا ، جزر القمر ، قبرص ، كموتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المتعارضون : افغانستان ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، هنغاريسا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، منغوليا ، بولندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : أنغولا ، الارجننتين ، البرازيل ، الصين ، الكونغو ، غانا ، الهند ، موزامبيق ، زامبيا .

اعتمد مشروع القرار بـ بأغلبية ٩٦ صوتاً مقابل ١٣ ، وامتناع ٩ عن التصويت. (القرار
٩٥/٣٧ بـ) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أتمت الجمعية مناقشتها للبند
٤٠ من جدول الأعمال .

تقوم الجمعية الآن بالنظر في تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤٨ من جدول الأعمال
والمعنون " تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم " ، الوارد في الوثيقة A/37/660 .
يتوجب على الجمعية اتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى في
الفقرة ٨ من تقريرها .

تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار وارد
في الوثيقة A/37/731 .

اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار دون تصويت . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب
في أن تحذو ونض الحذو .

اعتمد مشروع القرار. (القرار ٩٦/٣٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطت الكلمة الآن لممثلي
الذين يرغبون في تحليل مواقف ونود هم .

السيد محمدى (جمهورية ايران، الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
لقد انضمت جمهورية ايران الاسلامية الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بتنفيذ اعلان
اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم بتردد شديد لأن هذا القرار لا يظهر الا حالة الضعف
التي استطاعت أقلية من الدول الأعضاء فرضها على اللجنة باستخدام مبدأ توافق الآراء الذى
تطبيقه اللجنة حتى الآن . لقد طالبوا " بانسجام وجهات النظر " قبل أن ينضموا الى الغالبية
الساحقة للأعضاء في التوصل الى انجازات ايجابية . لسنا ضد وجهات النظر المنسجمة ،
ولكننا رأينا خلال السنوات الثلاث الماضية بأن أعضاء هذه الأقلية لم يتخذوا أى خطوة من

* بعد ذلك ، أبلغت وفود كل من تشاد ، وساموا (الغربية) ، ومصر ، وموريتانيا
الامانة العامة انها كانت تنوى التصويت مؤيدة ؛ بينما كان وفد تشيكوسلوفاكيا ينوى التصويت
معارضاً .

طرفهم لمجانسة الآراء ورفضوا كذلك أى مبادرة آتية من طرف الآخرين . لذلك فاننا لنا كل الحق في اعتبار أن تجانس وجهات النظر لا يستخدم الا على أنه ذريعة لعاقة عمل اللجنة وأنه من خلال سوء استخدام قاعدة توافق الآراء قد تم التوصل الى ذلك .

يحدث كل هذا بينما يجرى حشد عسكري ضخم للغرب في المنطقة وبينما يستمر الوجود العسكري للاتحاد السوفياتي في أفغانستان . واننا نعتقد انه نتيجة لذلك فقدت قاعدة توافق الآراء في اللجنة ضرورتها المثمرة . وقد حاولت بعض الدول الاعضاء خلق مناخ من الابطـتزاز داخل اللجنة عن طريق التهديد بالانسحاب اذا ما تهدد الواقع الحالي المتفق عليه . واننا نعتقد ان اشتراك أى دولة في اللجنة هو شرف لتلك الدولة ، ولذلك لا يمكن أن يؤخذ على أنه معروف يتقدم للآخرين .

السيد شوستوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية
عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي الادلاء بالبيان التالي فيما يتعلق بالقرار الذى اتخذ
للتوبشأن مسألة اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

ان عمل اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي في السنوات القليلة الماضية قد
أظهر بوضوح أنه بالنسبة لهذه المشكلة الكبيرة المعقدة المتعلقة بحفظ الأمن في المحيط
الهندي ، هناك اتجاهان فكريان حالياً . أحد هذين الاتجاهين يتمثل في رغبة الدول
الساحلية والقارية في المنطقة بنزع الصفة العسكرية عن المحيط الهندي ، والحد من القواعد
العسكرية ، وسحب الاساطيل الاجنبية الكبيرة ، مقترنة بالتزام جميع الدول على أساس معاهدة
لا احترام منطقة السلم هذه . وهذا هو نهج البلدان غير المنحازة الذى تم التعبير عنه في
اقتراحها بشأن مشروع قرار قدم في اللجنة المخصصة . وقد تضمن ذلك المشروع كل العناصر
الضرورية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمتعلقة بعقد مؤتمر دولي بشأن المحيط
الهندي .

(السيد شوستوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد تم تحديد الموعد المحدد لافتتاح المؤتمر المقترح بواسطة الدول التي بادرت باقتراح فكرة اقامة منطقة سلم في المحيط الهندي . وكان التاريخ هو ٩ أيار/مايو ١٩٨٣ . ولقد اخذ في الاعتبار ايضا رغبة الدول الغربية في مواصلة العمل من أجل تجانس الآراء فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة . ولقد كان على اللجنة المخصصة ان تضع جدول الاعمال المبدئي وان تتخذ القرارات التنظيمية المتعلقة بالمؤتمر .

ولقد أهد الاتحاد السوفياتي العناصر الأساسية لهذا النهج ، وكما هو معروف فقد تقدم بعدة اقتراحات تتعلق بجوانب أمن المحيطات والقيود المتبادلة فيما يتعلق بأنشطة الأساطيل البحرية وكذلك توسيع اجراءات بناء الثقة لتشمل المحيطات والبحار ، وعدم امتداد أنشطة منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو الى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وهذا ، بطبيعة الحال ، ينطبق على المحيط الهندي تماما .

وفي هذا الصدد ، قال السيد غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ما يلي :
"وحتى الان ، وبغير انتظار لانعقاد مؤتمر ، فاننا نطالب كل الدول التي تستخدم سفنها في مياه المحيط الهندي بالاحكام عن اتخاذ اية خطوة من شأنها أن تعقد الموقف في تلك المنطقة . ويعني هذا عدم ارسال تشكيلات بحرية كبيرة الى المنطقة ، وعدم اجراء مناورات عسكرية ، وعدم توزيع او تحديث القواعد العسكرية لتلك الدول غير الساحلية التي تملك مثل هذه القواعد في المحيط الهندي" . (A/37/PV.13 ، ص ٤٦)

ومع ذلك ، فان تطلعات دول منطقة المحيط الهندي المشروعة التي أهدتها البلدان الاشتراكية وقوبلت بمعارضة من اولئك الذين يتبعون مدرسة فكر آخر ، التي تظهر في السياسة العامة لبلدان حلف شمال الاطلسي ولا سيما الولايات المتحدة ، التي تعارض ، في الأصل فكرة اقامة منطقة سلم في المحيط الهندي . وبإيجاز ، فان سياسة الولايات المتحدة ، قد رسمت ، لاقامة السيطرة الامريكية العسكرية والسياسية في هذه المنطقة من العالم حتى يمكنها ابتزاز الدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندي وان تكبح وتحد من مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية .

(السيد شوستوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ومن السهل علينا ان نلاحظ ان الولايات المتحدة تقوم بتحويل منطقة المحيط الهندي السى
قاعدة متقدمة لها موجهة ضد الاتحاد السوفياتي . ان الداعين الى تلك السياسة هم الذين اعاقوا
انعقاد المؤتمر الذى كان من المنتظر عقده في ١٩٨١ . انهم أيضا هم الذين عرقلوا اعتماد مشروع القرار
الخاص بعقد المؤتمر في ١٩٨٣ ، الذى اقترحه البلدان غير المنحازة والذى أشرت اليه .
ان اية اشارة من البلدان الغربية الى احداث حول افغانستان والتي زعم انها عرقلت انعقاد
مؤتمر بشأن المحيط الهندي ، لا أساس لها من الصحة . ان الولايات المتحدة تحاول تقويض اعلان
اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، وهو أمر قامت به منذ زمن وقبل الاحداث الاخيرة في افغانستان
كما قوضت قبل ذلك بوقت طويل عقد محادثات ثنائية سوفياتية امريكية ترمي الى تقنين الأنشطة العسكرية
في المحيط الهندي .

ان الاتحاد السوفياتي لم يعترض على اعتماد مشروع القرار بشأن المحيط الهندي بتوافق الآراء
لأنه يؤكد صلاحيات اللجنة المخصصة ، ويضمن استمرار عملها في الاعداد للمؤتمر المعني بالمحيط
الهندي لكي يعقد في النصف الأول من ١٩٨٤ .
وفي نفس الوقت ، نحن نود التعبير عن أسفنا لأن الجدول الزمني لانعقاد المؤتمر قد تم
تأجيله مرة اخرى بموجب هذا القرار ، ولم تتخذ اية اجراءات بشأن استمرار العمل التحضيري للجنة
المخصصة ليكون ١٢ اسبوعا ، كما أيد ذلك عدد من الوفود .
ان موقف الاتحاد السوفياتي وعدد من البلدان الاشتراكية الاخرى قد تم التعبير عنه في
الوثيقة A/C.1/37/11 بتاريخ ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ .
ختاما ، وللتسجيل في المحضر ، فاننا نود التأكيد على تقديرنا العظيم لعمل السفير فونسيكا
رئيس اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، الذى عمل بدأ ليحقق تسوية صعبة فيما يتعلق بما عسرت
عنه الوفود سوا بالرضا أو بعدم الرضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت الجمعية من دراسة البند ٤٨ من

جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال " المؤتمر العالمي لنزع
السلاح " الوارد في الوثيقة (A/37/661) . ان مشروع القرار الذى اوصت به اللجنة الأولى مدرج في

الفقرة ٨ من تقريرها . كما أن تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/37/732 .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار. (القرار ٣٧/٩٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت الجمعية من دراسة البند ٤٩ من

جدول الأعمال .

ننتقل الان الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال " الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) " وهو وارد في الوثيقة A/37/666 .

سوف اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد كوربون هنج (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن

أعلن تصويت وفد بلادي على كافة مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/37/666 .

ان وفد بلادي يعلق اهمية بالغة على مشروع القرار الوارد تحت البند ٤٥ والمعنون " الاسلحة

الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) " . على مدى الاعوام الاربعة الماضية كان على شعب كمبوتشيا

ان يواجه اكثر اشكال الغزو وحشية ، انها حرب ابادة جماعية تهدف الى ابادة شعب أمة بأكملها وازالة

كمبوتشيا من خريطة العالم لأجيال عديدة ، مثلما حدث في القرن السابع عشر لمملكة شامبا الاسلامية .

ولتحقيق هذا الهدف فان الغزاة يستخدمون الاسلحة التقليدية ، سلاح الجوع والأسلحة الكيميائية الأكثر تطورا .

وتحذر حكومة كمبوتشيا الديمقراطية منذ عام ١٩٧٩ : المجتمع الدولي من هذا . ففي عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كانت الحرب الكيميائية منتشرة في كمبوتشيا وتسببت في سقوط الالاف من الضحايا سواء من القتلى أو من المصابين بتسمم خطير نتيجة اسقاط القذائف التي تطلق الغازات السامة أو عن طريق رش المنتجات الكيميائية السامة بالطائرات أو عن طريق تسميم مصادر المياه . ان المناطق التي تأثرت كانت ضئيلة السكان وكانت تقع في المناطق الداخلية التي تقع تحت سيطرة حكومة كمبوتشيا . واليوم تزداد الحرب الكيميائية وتنتشر في المناطق الأهلة بالسكان ، وحتى في المناطق الواقعة تحت السيطرة المؤقتة للعدو . وخلال موسم الجفاف في عامي ١٩٨١ - ١٩٨٢ وجد المسؤولون الأكفاء عن الخدمات المعاونة لدينا ٢١ ١ شخصا قد قتلوا ، ومن بينهم ٢٤ عائلة بكامل أفرادها ، ووجدوا ١٤ شخصا قد اصابوا بتسمم خطير .

وفي بداية موسم الجفاف الحالي ، لجأ الغزاة مرة أخرى الى الحرب الكيميائية في كمبوتشيا . وحوالي نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ أرسل العدو كمية كبيرة من الاسلحة الكيميائية التي خزنها في ترامكسك في اقليم تاكيو في جنوب غربي كمبوتشيا . وفي ٣١ تشرين الأول / اكتوبر الماضي قتل ٦ من السكان ، وأصيب ٤٤ آخرون بتسمم خطير في اقليم باتامانغ نتيجة لاستخدام العدو للأسلحة الكيميائية . وفي نفس اليوم قتل ١١٠ من سكان قرية سوك سان قرب الحدود الكمبوتشية التايلندية نتيجة لقصف قنابل الغازات السامة التي اطلقت د خانا أصفر .

وهذه الاسلحة التي حظرها بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية ١٩٧٢ تسبب معاناة اليمامة للضحايا قبل موتهم وتترك بقايا تلوث البيئة ما يؤثر على النمو البدني والعقلي لاولئك الذين اسعدهم الحظ بالنجاة منها ولسلاقتهم ، وضمن الأمور الأخرى فان هذه الاسلحة تمثل خطرا شديدا على البيئة الانسانية وعلى العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها نظرا لاستمرار آثار التلوث .

ويود وفد بلادى ان يعرب عن خالص تقديره وامتنانه لجميع البلدان التي يهتما بحق أن تؤمن احترام بروتوكول جنيف واتفاقية ١٩٧٢ ، والتي تكرمت بتقديم مشاريع قرارات في هذا الشأن ، أو التي

اسهمت اسهاما ايجابيا بحثا عن أدلة على الاستخدام الاسلحة الكيميائية والتوكسينات في كمبوتشيا ولاوس وافغانستان ، وقد مت نتائج تحليلاتها لتكون تحت نظر المجتمع الدولي .
ويشعر وفد بلادي بأن اعتماد مشاريع القرارات بشأن الاسلحة الكيميائية والبكتولوجية أو رفضها سيكون له أثر بالغ على شعب كمبوتشيا ، الذي يخوض اليوم نضالا شاقا من أجل بقاءه القومي ، كجزء من النضال من أجل السلم والأمن الدوليين ، ومن أجل الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة .
فإذا انتقلنا الى مشروع القرار ألف ، فان وفد بلادي يرحب بالفقرة هـ من المنطوق التي جاء فيها ان الجمعية العامة تؤكد من جديد :

" هـ - ... نداءها الى جميع الدول من أجل الامتناع ... عن وضع اسلحة كيميائية في أراضي دول أخرى " .

ومن سوء الحظ أن أحد مقدي مشروع القرار هذا هو المعتدى على بلدنا ، وصرح بوزع الاسلحة الكيميائية والبكتولوجية لشن حرب كيميائية ضد شعب كمبوتشيا . وفي مواجهة هذه المفارقة ، ان وفد بلادي لا يمكنه الا ان يمتنع عن التصويت .

وسينضم وفد بلادي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار بـ تمشيا مع رغبتنا الحارة في أن نشهد ابرام اتفاقية لحظر استحداث ، ونتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيميائية والقضاء عليها . ان هذه الاتفاقية يمكن دون شك أن تسهم اسهاما ايجابيا في عملية نزع السلاح العام والكامل ، ويمكن ، اذا تم تطبيقها واحترامها ، ان تنقذ شعوب العالم من أن تقع ضحايا لهذه الاسلحة الرهيبة مثل شعوب كمبوتشيا ولاوس وافغانستان .

وسوف يصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار جيم لانه يعتبر استجابة للنداء الذي وجهته فـسي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ حكومة كمبوتشيا الديمقراطية لعقد مؤتمر دولي عاجل لاتخاذ تدابير فعالة لوضع حد للحرب الكيميائية والبكتولوجية التي تشن في الوقت الحاضر ليس في كمبوتشيا وحدها بل فـسي لاوس وافغانستان أيضا .

وسوف يصوت وفد بلادي أيضا مؤيدا مشروع القرار دال الذي سيعطي الأمين العام الوسائل اللازمة لمتابعة التحقيقات فيما يتعلق باستخدام الاسلحة الكيميائية والبكتولوجية انتهاكا لهروتوكول جنيف لعام

واخيرا فان وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروع القرار هاء وفي الفقرة الثانية من الديباجة
تلاحظ الجمعية العامة بحق أن :

" . . . النتيجة النهائية التي توصل اليها فريق الخبراء ، وهي أنه ، وان كان لا يستطيع
القول بأن الادعاءات قد ثبتت صحتها ، لا يستطيع بالرغم من ذلك أن يتجاهل القرائن الظرفية
التي توحي باحتمال أن يكون نوع من المادة الكيميائية التكسينية قد استخدم في بعض الحالات " .
ويود وفد بلادى ان يغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديره لعمل فريق الخبراء . ولكن ، وهذا
لا يعني أن وفد بلادى يويد تقرير فريق الخبراء تماما بل على العكس فان لنا عليه الكثير من التحفظات
والملاحظات . ونأسف بوجه خاص لأن فريق الخبراء لم يستطيع ان يذهب الى كموتشيا الديمقراطية وأن
يقوم بتحقيقه في الموقع بسبب مشاكل المواصلات نظرا لأن فريق الخبراء لم يخطر حكومة كموتشيا
الديمقراطية بمذكرة مقدمة بنيت الذهاب الى الأرض الواقعة تحت سيطرة تلك الحكومة . ومن الأساسي
أن تجرى هذه التحقيقات ذات الأهمية الواضحة بعناية تامة وفي الظروف الموضوعية اللازمة خاصة اذا
ما وقعت في بلد في حالة حرب .

السيد ثوستوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

أود أن أشير بايجاز تام الى البند ٤ هـ من جدول الأعمال ، الذي قدم بشأنه عدد كبير من مشاريع
القرارات المقترحة في تقرير اللجنة الأولى .

وفي رأى الاتحاد السوفياتي وكثير من الدول الأخرى أن من أهم المشاكل الحالية ذات الصلة
بنزع السلاح هي مشكلة حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية . وهذا هو السبب الذي من أجله اعتمد مشروع
القرار A/C.1/37/L.44 ، الذي تقدمت به وفود كثيرة ، بتوافق الآراء في اللجنة الأولى . ان مشروع
القرار يتضمن أحكاما ايجابية . وهو يوجه نداء عاجلا للجنة نزع السلاح ، كأولوية عالية ، في دورتها
لعام ١٩٨٣ بأن تقوم بعملية وضع اتفاقية بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع
الاسلحة الكيميائية وتدميرها . ومشروع القرار هذا بالغ الأهمية ونحن نؤيد . والجمعية العامة أيضا
مدعوة لاتخاذ مقرر بشأن مشروع قرار آخر اعتمد بالفعل في اللجنة الأولى ، وهو مشروع القرار الذي عرض
على اللجنة ، في الوثيقة A/C.1/37/L.15/Rev.1 ، والذي اقترحه أصلا البلدان الاشتراكية .

(السيد شوستوف ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ومشروع القرار هذا يستهدف تكثيف أنشطة الدول فيما يتعلق بالحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والقضاء عليها . وهو يؤكد الحاجة الى الابرام العاجل لاتفاقية دولية ذات علاقة ويوجه نداء لجميع الدول لتيسر بكل جهد ممكن تحقيق هذا الهدف .

ما برح الاتحاد السوفياتي بناصر الحظر الكامل والفعال للأسلحة الكيميائية ، وتقدم كـ... باقتراحات محددة في هذا الصدد . وفي الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لـ... السلاح ، قدمنا مشروعاً بشأن الأحكام الأساسية لاتفاقية حول حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وحول تدميرها . وقد أوضحت المناقشة في اللجنة الأولى حول مشروع القرار بأن الاقتراح السوفياتي يفتح آفاقاً سليمة لحرارز تقدم في المفاوضات ، والاتحاد السوفياتي على استعداد لان يسهم في هذه المفاوضات .

وهناك عنصر هام في موقف البلدان الاشتراكية هو انه بينما تجرى المفاوضات بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية ، على الدول أن تحجم عن استحداث وانتاج انماط جديدة من الأسلحة الكيميائية .

يبدو لنا ان الفرصة لاتزال سانحة لحظر الأسلحة الكيميائية قبل ان يغفلت زمام سباق
الأسلحة الكيميائية من ايدينا . ولسوء الحظ ، ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/37/1.54 ، الذي قدمته فرنسا الى اللجنة الأولى يتخذ نهجا مختلفا مما يقوض بالفعل الاتفاقات
القليلة في هذا المجال التي تسنى تحقيقها بفضل جهود العديد من الدول والتي اصبحت
شرائع للحياة الدولية .

ان مشروع القرار هذا من شأنه ان ينشئ آلية خادعة تتيح الاستمرار في تسميم الجو
المعقد لمفاوضات نزع السلاح وبالتالي في جعل المفاوضات اكثر تعقيدا . اننا ندعو الوفود الى
معارضة مشروع القرار هذا كما نعتزم نحن ان نفعل ذلك .

السيد موساوي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما برح وفد الجزائر يهيب
حظر استعمال الأسلحة الكيميائية ونتاجها وتخزينها . ولهذا فاننا سنصوت لصالح مشاريع
القرارات ألف وباء وجيم للأسباب التي اوضحناها في اللجنة الأولى .

ويرغب وفد بلادي في ان يوضح بأنه ليس بوسعنا ان يصوت لصالح مشروع القرار هاء
للأسباب التي بينها في الجلسة الخامسة والثلاثين للجنة الأولى . ونظرا للجدل الذي شار
ابان النظر في هذه المسألة فسوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار هاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشاريع
القرارات الخمسة التي أوصت باعتمادها الجمعية العامة في الفقرة ٢٠ من تقريرها الوارد في
الوثيقة A/37/666 .

اطرح أولا للتصويت مشروع القرار الف . طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ،
بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ،
 فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبيريا ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ،
 اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .
 الولايات المتحدة .

المعارضون :

استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بوتان ، البرازيل ، بورما ، كندا ، شيلي ،
الممتنعون : الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ،
 اليونان ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، اليابان ، لبنان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، المغرب ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، باراغواي ، الفلبين ، البرتغال ،
 العربية السعودية ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤٦ عن التصويت
(القرار ٩٨/٣٧ ألف) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار
بأء دون تصويت . هل لي الآن ان اعتبر ان الجمعية ترغب في ان تفعل الشيء نفسه ؟

اعتمد مشروع القرار بأء (القرار ٩٨/٣٧ بأء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار جيم .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،
قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية
الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،
غابون ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ،
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
(جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،
جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية
الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ،

* بعد ذلك أبلغ وفد موريشيوس الأمانة العامة ، انه كان ينوى التصويت
مؤيدا ، وأبلغ وفد الهند أنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية
 السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، افندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ،
 اوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .
المعارضون : أفغانستان ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غرينادا ،
 هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، منغوليا ، موزامبيق ،
 بولندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : غينيا .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ١٥ وامتناع صوت واحد عن التصويت

(القرار ٩٨/٣٧ جيم) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار دال .

ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية وارد في الوثيقة A/37/733 .

طلب اجرا تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،
 بوتسوانا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،

* بعد ذلك ابلغ وفدا ساموا وموريشيوس الامانة العامة انها كانا ينيان التصويت

مؤيدين ، وابلغ وفد الهند انه كان ينى الامتناع عن التصويت .

كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،
 الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، جمهورية
 ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ،
 المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ،
 رواندا ، سانت لوسيا ، العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة ،
 فولتا العليا ، اوروغواي ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أفغانستان ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ، الكونغو ،
 كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الألمانية ، غرينادا ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ،
 اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : الجزائر ، الأرجنتين ، البحرين ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ،
 قبرص ، فنلندا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، العراق ، الأردن ،
 الكويت ، مدغشقر ، مالي ، المكسيك ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بنما ، بيرو ،
 قطر ، سيراليون ، سرى لانكا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل ١١ وامتناع ٣٣ عن التصويت (القرار

٩٨/٣٧ دال) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطرح الآن للتصويت مشروع القرار

٥٥ .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، رواندا ، سانت لوسيا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : أفغانستان ، أنغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

* بعد ذلك ابلغ وفدا ساموا وموريشيوس الافانة العامة انهما كانا ينويان التصويت

مؤيدين ، وابلغ وفد الهند انه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

(السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،
اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، هنغاريا ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ،
منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، رومانيا ، الجمهورية العربية السورية ،
اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : الجزائر ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، البرازيل ،
بورما ، بوروندي ، قبرص ، فنلندا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
الهند ، اندونيسيا ، العراق ، جامايكا ، الكويت ، مالي ، المكسيك ،
نيبال ، نيكاراغوا ، بنما ، بيرو ، قطر ، سرى لانكا ، اوغندا ، الامارات
العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا .

اعتمد مشروع القرار ها^٥ بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٢٢ وامتناع ٣٣ عن التصويت (القرار

٩٨/٣٧ ها^٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لممثل السودان

تعليلا للتصويت بعد التصويت .

السيد عبد الوهاب (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفسد
جمهورية السودان الديمقراطية يؤمن دوما بأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين
جميع الأسلحة الكيميائية وتد ميرها يعتبر احد التدابير العاجلة لنزع السلاح .
وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/37/L.15 الوارد في مشروع القرار
الموصى به الف ، الوثيقة A/37/666 ، البند ٤ هـ من جدول الأعمال بسبب الصعوبة البالغة
الواردة في الفقرة ١٠ من الديباجة . وتنص تلك الفقرة على ما يلي :
" وإذ تعتبر ان ايجاد مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية من شأنه تسهيل
الاسراع بابرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية " . (A/37/666 ، ص ٤)

وقد فعلنا ذلك لأنه لا يمكننا الموافقة على مشروعية امتلاك الأسلحة الكيميائية أو على ان يكون امتلاك الأسلحة الكيميائية مرتبطاً بالنطاق الجغرافي .
 وفي رأى وفد بلادى ان هذا الأمر لا يتجزأ مثله مثل نزع السلاح الشامل . ولو أجرى تصويت على الفقرة العاشرة من الديباجة لصوت وفد بلادى ضد هذه الفقرة .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون يودون تحليل تصويتهم . وبهذا نكون قد انهيينا نظرننا في البند ٤ هـ من جدول الأعمال .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف ننظر الآن في تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤ هـ من جدول الأعمال المعنون " نزع السلاح العام والكامل " ، الوارد في الوثيقة A/37/667 .

ستتخذ الجمعية الآن مقرراً بشأن ال ١١ مشروع قرار التي اوصت بها اللجنة الأولى في الفقرة ٤ هـ من تقريرها في الوثيقة A/37/667 :

مشروع القرار ألف معنون "عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر".

وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بربادوس ، بنين ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

المتنعمون : الجزائر ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوليفيا ، البرازيل ،
بورما ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوديا ،
الديمقراطية ، جيبوتي ، السلفادور ، غابون ، اليونان ، غواتيمالا ،
غينيا - بيساو ، هايتي ، ايرلندا ، اسرائيل ، جامايكا ، لبنان ،
ليبيريا ، ملاوي ، المغرب ، نيبال ، عمان ، باكستان ، باراغواي ،
بيرو ، القطرين ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
السويد ، تايلند ، توفو ، تونس ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، يوغوسلافيا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار (ألف) بأغلبية ٧٠ صوتاً مقابل ١٨ وامتناع ٥ عن التصويت. (القرار

٩٩/٣٧ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار باء معنون " تقرير الهيئة

المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن " .

وقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار (باء) دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن

الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (باء) . (القرار ٩٩/٣٧ باء)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار (جيم)

المعنون " حظر استحداث ونتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية " . اعتمدت اللجنة الأولى

مشروع القرار (جيم) دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو

نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (جيم) . (القرار ٩٩/٣٧ جيم)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشروع القرار (دال) معنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وخطر الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية". وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورتو ريكو ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالتة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، القطبيس ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ،
فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : أفغانستان ، أنغولا ، الأرجنتين ، بنن ، بلغاريا ، بيلوروسيا ،
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كولومبيا ، كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ،
اكوادور ، مصر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غينيا - بيساو ،
هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، مدغشقر ،
المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، بنما ، بيرو ، بولندا ،
العربية السعودية ، سرى لانكا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، فييت نام .

اعتمد مشروع القرار (دال) بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٩ عن التصويت .

(القرار ٣٧/٩٩ دال) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار (هـ) .

المعنون " حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المهتدون : الجزائر ، أنغولا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي .

* بعد ذلك أبلغ وفد ساموا الأمانة العامة انه كان ينوي التصويت مهتدا ، وأبلغ

وفد اندونيسيا انه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا -
الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، ألمانيا (جمهورية -
الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -
بيساو ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايسر -
(جمهورية -الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،
ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ،
ليستو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،
ملاوي ، ماليزيا ، مدريد ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ،
النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
بيرو ، القطبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ،
فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعمون : افغانستان ، الارجنتين ، البرازيل ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، بنس -

بولندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة ، فييت نام .
اعتد مشروع القرار (ها٥) بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٢ عن التصويت
(القرار ٩٩/٣٧ ها٥)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار (واو) معنون "استعراض
واستكمال الدراسة الشاملة عن جميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية" . وتقرر
اللجنة الخاصة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/37/734 . وقد
طلب اجراء تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

المعهدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنين ،
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بروندي ، بيلاروسيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كيمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن
الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،
غينيا - بيساو ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، اندونيسيا ،
ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،

* بعد ذلك أبلغ وفد ساموا الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا ، وأبلغ وفد

كها انه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو
(جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،
الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ،
مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشوس ، المكسيك ، منغوليا ،
المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الغابون ، بولندا ، البرتغال ،
قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومى وبرينسيبي ،
العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
فلتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : الهند .

المتنعون : غيانا ، الولايات المتحدة .

أخذ مشروع القرار (واو) بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع اثنين عن التصويت .

(القرار ١٩/٣٧ واو) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تتناول الآن مشروع القرار (زاي) ،

المعنون " تدابير لتوفير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية " . وقد طلب اجرا تصويت
سجل .

أجرى تصويت مسجل .

المهدون : الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، كوتشوا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، قابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المنسرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانمى لوسيا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : لا أحد .

المتعنون : افغانستان ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، فيانسا ،
هنغاريا ، الهند ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام ،
زامبيا .

اعتمد مشروع القرار (زاي) بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٧ عن التصويت .

(القرار ٩٩/٣٧ زاي) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار (حا) معنون " المؤتمر
الاستعراضي للأطراف في معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل
على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها " . وقد اعتمد مشروع القرار هذا في اللجنة دون
تصويت . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (حا) . (القرار ٩٩/٣٧ حا) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار (طا) معنون " المؤتمر
الاستعراضي للأطراف في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التفجير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية
أغراض عدائية أخرى " . وقد طلب اجرا تصويت سجل .
اجرى تصويت سجل .

المهدون : افغانستان ، انغولا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بهادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كبريتشيا الديمقراطية ، اليمــــن
 الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، ايشويا ، فيجي ، فنلندا ، ظبــــون ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
 هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مديــــف ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النروج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،
 القطرين ، بلنندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .
المتنعون : الأرجنتين ، كولومبيا ، أكوادور ، جامايكا ، المكسيك ، بيرو ، فنزولا .

اعتمد مشروع القرار (ط٥) بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٧ عن التصويت .

(القرار ٩٩/٣٧ ط٥)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار (ينا٥) معنون " البحث والتطوير العسكريان " . وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/37/734 . وقد طلب اجرا تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر
 البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،
 بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،
 كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ،
 اسرائيل ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مدريد ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
 غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومسي وبرينسيبي ، العربية
 السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ،
 أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فانواتو ، فزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار يا* بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٨ عن التصويت (القرار ٩٩/٣٧)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أما مشروع القرار كاف فهو بعنوان "الترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح" وقد ورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة عليه في الوثيقة A/37/734 . وقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار كاف دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار كاف (القرار ٩٩/٣٧ كاف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا الذي يرغب في أن يعلل تصويته بعد التصويت .

السيد ايكونوميدس (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يختص بالقرار المعنون "حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية" الذي اعتمده الجمعية منذ دقائق قليلة تحت البند ٥٥ من جدول الأعمال ، أود أن أؤكد على ما يلي : فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق ، يفهم وفد بلادي أن عبارة "المرافق النووية" تشير إلى المنشآت النووية السلمية ، وان البحث عن تعزيز الحماية ضد الهجمات العسكرية إنما يكون مجديا اذا كان منصبا على هذه المنشآت النووية السلمية .

* بعد ذلك أبلغ وفد ساموا الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت الجمعية نظرها للبند ٥٥ من

جدول الأعمال .

نتناول بعد ذلك تقرير اللجنة الأول بشأن البند ١٣٣ من جدول الأعمال المعنون "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة" . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/670 .

ستبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الأولى في الفقرة ٤٤ من تقريرها . ان مشروع القرار ألف بعنوان "تجميد الأسلحة النووية" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمون الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، فينيسيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومسي وبرينسيبي ،

العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فلتا العليا ، أروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

المتنعون : الصين ، الدانمرك ، غواتيمالا ، ايسلندا ، اليابان ، الصومال .
اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١٦ وامتناع ٦ عن التصويت
(القرار ١٠٠/٣٧ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار باء بعنوان "تجديد الأسلحة

النوية" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،

غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ،
العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ،
بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ،
العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سرى
لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا
العليا ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ،
ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ،
اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة .

المتنعون : الدانمرك ، غواتيمالا ، ايسلندا ، الفلبين ، الصومال .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ١٧ وامتناع ٥ عن التصويت . (القرار ٣٧ / ١٠٠)

باء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار جيم
المعنون " ابرام اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية " .
طلب اجرا تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،
بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ،
اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ،
كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مدريد ،
مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، بربو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

المتنعون : النمسا ، فنلندا ، اليونان ، غواتيمالا ، ايرلندا ، اسرائيل ، اليابان ، باراغواى .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ١٧ وامتناع ٨ عن التصويت . (القرار

١٠٠/٣٧ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار دال بعنوان " تدابير بناء الثقة " . وقد اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار دال (القرار ١٠٠/٣٧ دال)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار هـ بعنوان " نزع السلاح

والأمن الدولي " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بورما ، بروندي ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السنغال ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند

اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
 بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ،
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتعنون : أفغانستان ، بلجيكا ، البرازيل ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، كندا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، هنغاريا ، ايطاليا ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لكسمبرغ ، ملاوي ، منغوليا ، موزامبيق ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، بولندا ، البرتغال ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة ، فييت نام .

اعتمد مشروع القرار هـ* بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٨ عن التصويت . (القرار

. * (١٠٠/٣٧ هـ) .

* بعد ذلك أبلغ وفدا البرازيل وجزر البهاما الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت

مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار واو بعنوان " نزع السلاح على الصعيد الاقليمي " . وقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لبي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تخذ ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧ / ١٠٠ واو) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار زاي بعنوان " برنامج الأمم المتحدة للزمالات بشأن نزع السلاح " .
 تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والعالية المترتبة على مشروع القرار هذا وارادة نسي الوثيقة A/37/735 .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار زاي دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار زاي (القرار ٣٧ / ١٠٠ زاي) .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار (ح*) المعنون " الحملة العالمية لنزع السلاح " .
 طلب اجراء تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية - الألمانية ، فانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيراليون ، جزر سليمان ، الصومال ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، كولومبيا ، الدانمرك ،

السلفادور، فنلندا، فرنسا، جمهورية المانيا الاتحادية، اليونان، غواتيمالا،
 ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا،
 باراغواي، البرتغال، المملكة العربية السعودية، اسبانيا، سرى لانكا، السويد،
 تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة
 الامريكية، اوروغواي، فنزويلا .

اعتمد مشروع القرار حاء بأغلبية ١٠٨ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣٣ عن التصويت (القرار

٣٧/١٠٠ حاء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار طاء معنون كذلك " الحملة

العالمية لنزع السلاح " هل احتر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده دون تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار طاء (القرار ٣٧/١٠٠ طاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار يا ، عنوانه " الحملة العالمية لنزع السلاح : حركات السلم ونزع السلاح " .
هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار يا (القرار ٣٧ / ١٠٠ يا) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين الـرافضين في توضيح مواقفهم .

السيد سشيلتيما (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن أعلل تصويت هولندا على مشروع القرار باء الوارد في الوثيقة A/37/670 ، المقدم اساسا من قبل وفد السويد والمكسيك . وخلال الفترة الواقعة بين التصويت في اللجنة الأولى والتصويت الآخر في الجلسة العامة جرت مناقشة مكثفة جامعة حول هذا الموضوع في المجلس الثاني لبرلماننا بشأن مفهوم تجميد الأسلحة النووية في هذه المرحلة بالذات . وفي هذه المناقشة الحيّة ، في أهم مؤسسة من مؤسساتنا الديمقراطية تم التعبير عن المخاوف من اساءة فهم تصويتنا ضد مشروع قرار التجميد . ولذلك تود حكومة هولندا ان تقدم البيان التالي ، بالاضافة الى تحليل التصويت الذي قدمه وفد هولندا في اللجنة الأولى بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر .
ان التصويت ضد مشروع قرار التجميد قد يعطي انطباعا خاطئا بان حكومة بلادى وشعب هولندا في مجموعه لا يعتقدان ان هناك أكثر مما يكفي من الأسلحة النووية أو أننا لا نشعر بالمخاوف ازا سباق التسلح النووي المتزايد باستمرار . فالأمر على العكس من ذلك . اننا على قناعة تامة بوجود تحقيق تخفيض ملحوظ في عدد الرؤوس النووية ليكون هناك توازن مستقر في مستوى أدنى بكثير من الأسلحة النووية . وهذا أمر ضروري أيضا بالنسبة للسياسة الفعّالة الطويلة الأجل لعدم الانتشار . ونحن نؤيد بقوة حظر التجارب النووية وتخفيض انتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة الأسلحة . وقد شاركت حكومة بلادى في تقديم مشروع قرار من أجل هذا الغرض .

وتعارض حكومة هولندا نشر ما يسمى بالأسلحة النيوترونية في أوروبا . ولكن مشروع القرار المطروح أمامنا يتجاهل محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والمحادثات الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى الجارية حاليا في جنيف . فهذه المحادثات ترمي الى تخفيض أنواع معينة من الأسلحة النووية وازالة أنواع أخرى من الأسلحة بصورة نهائية . ومما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا هو عدم التوازن القائم في الموقف الأوروبي فيما يتعلق بالقوات النووية المتوسطة المدى . وإذا قمنا الآن بتجميد الاسلحة النووية ، فان حالة عدم التوازن هذه سوف تستمر . لذلك تتركز مساعيها في الوقت الحاضر على تشجيع نجاح محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والمحادثات الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى . وعلى الرغم من ان التجميد المتفق عليه قد يسهم في المستقبل في الحد من سباق التسلح النووي إلا انه لا يشكل في الوقت الحالي الطريقة المثلى السريعة لمعالجة التهديد النووي .

السيد لوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيقدم

وقد بلادى بيانين حول تعليل تصويته على مشروع القرارين الواردين تحت البند ١٣٣ من جدول الأعمال . لقد امتنعت حكومة بلادى عن التصويت على مشروع القرار حاء بشأن الحملة العالمية لنزع السلاح المقدم من حكومات بلغاريا ورومانيا وفييت نام ومنغوليا لأننا نعتقد انه يفشل في دعم الأهداف الأوسع نطاقا لمثل هذه الحملة . ان القرار يتسم بالانتقائية في تقديمه للأهداف النبيلة للحملة ويركز ، في رأينا ، على عدد قليل من الاجراءات ، المشكوك في نتائجها ، اللازمة لتطبيقه الناجح .

ويطلب تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ حول الحملة العالمية لنزع السلاح ، اجراء مناقشة على نطاق عالمي ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، لزيادة ادراك التهديد المتزايد الذي يشكله تكديس الأسلحة على السلم والأمن الدوليين . وهذا التقرير يضيء على الحملة الأهداف الخاصة بإعلام الجماهير ، عن طريق نشر المعلومات ذات الصلة ، وثقيفهم حول مواضيع نزع السلاح والسلم ولتوليد تفهم عام واسع لمخاطر الوضع الحالي ولتأييد نزع السلاح .

ان وثيقة توافق الآراء الصادرة عن الفريق العامل ، الذى انشأتها الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، تعطي مبادئ توجيهية واضحة محددة لمثل هذه الحملة . وهذه المبادئ تقتضي ان تكون الحملة عالمية ، تشترك فيها جميع الدول ، وان تكون متوازنة واقعية هادفة في معالجتها لقضايا نزع السلاح والأمن ، وتقتضي اجراءً أوسع مناقشة ممكنة وتقديم المعلومات الى جميع القطاعات العامة واطهار جميع وجهات النظر .

ومن ناحية أخرى ، يرمي القرار ٣٧/١٠٠ حاء الى تقييد ، بدلا من تعزيز المناقشة العالمية الحقيقية . ولئن كانت فقرات الديباجة تؤيد المبادئ التوجيهية النبيلة لهذه الحملة الا ان فقرة المنطوق الأساسية لا تتطابق مع أهدافه الواضحة . فعلى سبيل المثال ، تشير الفقرة ١ من المنطوق الى البدء في اتخاذ اجراءات عالمية النطاق لجمع التوقيعات دعما لتدابير منع الحرب النووية وكبح سباق التسلح ومن اجل نزع السلاح . ان جمع التوقيعات بشكل روتيني من الدول الأعضاء لا يسهم بطريقة حقيقية في زيادة ادراك معنى التكديس الجارى للأسلحة أو تعقييدات تحديد الأسلحة والقضايا المتعلقة بالأمن التي يواجهها العالم الان .

وكما أوضحنا في ممارستنا لحق الرد في اللجنة الأولى يوم ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، يوجد لدى الاتحاد السوفياتي والبلدان الشيوعية والاستبدادية الأخرى أجهزة دعائية رسمية واسعة النطاق تتخلل جميع أركان المجتمع المحلي وغرضها الوحيد توليد التأييد لسياسات النظام ومحاربة وجهات النظر " الغربية " غير المرغوب فيها . ان آلية الرقابة هذه تستطيع بسهولة تامة صنع عدد كبير من التوقيعات تأييدا للسياسة الرسمية ولكنها لا تسهم اسهاما حقيقيا في التعبير الحر ولا تستطيع ان تؤدي الى مناقشة متوازنة واقعية موضوعية حول نزع السلاح وقضايا الأمن التي تدعمها صراحة حملة نزع السلاح .

وبالإضافة الى ذلك فان الفقرة ٢ من منطوق القرار ٣٧/١٠٠ حاء لا تؤكد للأسف على قيام اكبر مناقشة حرة ، ولكن تؤكد على الحاجة الى " تقادى نشر معلومات خاطئة مغرضة " . ان المعلومات الخاطئة المغرضة قد تكون عرضة لآراء غير موضوعية ولا نستطيع ان نوافق على صياغات سلبية يمكن استخدامها لتبرير القهر .

لقد قدمنا في اللجنة الأولى في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر عرضا واقعيا مفصلا للمعاملة القاسية التي تتعرض لها حركة السلام المستقلة الأصلية في الاتحاد السوفياتي وفي عدد من بلدان شرق أوروبا . ولذلك لا حاجة بنا الى تكرار هذا السجل هنا اليوم . ومع ذلك اود أن أشير الى ان الاتحاد السوفياتي لم يتوقف عن استخدام اليته الدعائية الكبيرة لتقديم جميع أنواع التأييد لحركات السلم خارج حدوده ، وفي نفس الوقت لم يكن هناك أي انحسار للقهر في الاتحاد السوفياتي ذاته .

وبعد مخاطبتنا اللجنة الأولى منذ أسابيع قليلة استلم أعضاء الحركة الحديثة المستقلة السوفياتية لنزع السلاح المسماة " جماعة اقامة الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي " الذين أثرتنا قضيتهم في اللجنة الأولى ، إخطارا خطيا من شرطة أمن لجنة أمن الدولة في موسكو يهددهم بالمقاضة اذا استمروا في أنشطتهم السلمية . وأوضح إخطار لجنة أمن الدولة في تحذيره ان أنشطة الجماعة تعتبر " أنشطة استفزازية " وان استمرار الاشتراك في هذه الأنشطة السلمية سوف يؤدي الى محاكمة جنائية . وبالفعل هدد أعضاء الجماعة بأن عقوبة مثل هذه المحاكمة سوف تكون قاسية بصفة خاصة لأنهم لم يعيروا أي التفات الى التهديدات السابقة من السلطات . وبالإضافة الى ذلك أوردت وكالة الاسوشيتد برس يوم ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ان وكالة الصحافة السوفياتية الرسمية " تاس " وكلنا يعلم انها أداة للسلطات السوفياتية - قد نددت بجماعة السلم المستقلة ووصفتها بأنها " معادية للسوفياتيين واعتبرت أعضاءها من المرتدين المجرمين " . وللأسف ، علينا لذلك ان نستنتج ان مناقشاتنا حول الحاجة الى حملة عالمية لنزع السلاح عليها ان تلطّف من الأوضاع القاسية التي تواجهها حركات السلم المستقلة في الشرق .

ولذلك فاننا امتنعنا عن التصويت بشأن مشروع القرار حاء ، لأننا نرى أنه لا يعكس بدرجة كافية ارادة هذه الجمعية العامة الصادقة في مناقشة عالمية شاملة وموضوعية لقضايا نزع السلاح والأمن بكافة جوانبها وفي كل مناطق العالم . ونحن نرحب بالأعمال التي اتخذت لتنظيم وتحديد مشمل هذه المناقشة ، وتأهيد اللجنة الأولى التام لمشروع القرار A/C.1/37/L.65 ، والذي يدعو لتنفيذها . ونحن نعتقد أن هذه الأعمال تمثل خطوات ايجابية هامة الى الأمام ، ولكنها لن تكون فعالة الا اذا تم تطبيقها . ولذلك فاننا سوف نستمر في مراقبة التطورات في هذا المجال بعناية خاصة خلال السنة القادمة حتى نحدد مدى تنفيذ البرنامج المعتمد لهذه الحطة نصا وروحا . واذا كان هناك تقدم فاننا سوف نكون من أوائل المرشحين بذلك . ولكن ، اذا كان هناك تطبيق شكلي وسطحي فقط لمشروع القرار هذا أو عدم احترام له فاننا سوف نسجل هذه الحقيقة ونعود مرة أخرى الى هذا الموضوع في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

وبايجاز ، فان هذه مسألة جوهرية وفي رأى حكومتى يجب أن تناقشها الجمعية العامة بطريقة عطية . واذا قمنا بممارسة ما ننادى به فان ذلك سوف يكون له آثار هائلة . والحكومات التي تدفعها الثقة لأن تسمح بوجود حركات سلم حقيقية قد تكون لديها حساسية كافية لأن تستمع الى الأصوات الأكثر تعقلا ، وثقة كافية لأن تمتنع عن زيادة أسلحتها وحشدها العسكري . ان هذه هي رغبتنا العميقة وأملنا .

أنتقل الآن الى القرار الخاص بزمالات نزع السلاح . فبينما انضم وفد بلادى الى التوافق العام في الآراء حول مشروع القرار A/C.1/37/L.10/Rev.1 الذى أصبح مشروع القرار زاي المعنى بزمالات نزع السلاح ، الا اننا نشعر بالقلق بشأن الآثار المالية لبرنامج موسع للزمالات . اننا بطبيعة الحال نؤيد الأهداف النبيلة المتعلقة باعلام مجموعة من الأشخاص المنتقين دوليا بشأن القضايا الحيوية المتعلقة بنزع السلاح والأمن . ونحن ندرك كذلك أن النص الآن ينطوى على تعبير "آخذين بعين الاعتبار الادخارات التي يمكن تنفيذها في اطار الاعتمادات الحالية للميزانية" . ومع ذلك ، لا نستطيع أن نتجاهل الآثار المالية الناجمة عن زيادة البرنامج من ٢٠ الى ٢٥ زمالة . وكنا نفضل أن يتم تمويل أى زيادة في ميزانية هذا البرنامج من تخفيضات مقابلة في اطار الموارد المتاحة .

ومع ذلك ، فان التقرير حول زملات نزع السلاح يوضح أن التكاليف الاضافية المطلوبة لعام ١٩٨٣ ترو على ١٣٤ .٠٠٠ دولار ، وهذا مبلغ ضخم وفي رأينا أنه لا يحظر أو يأخذ في اعتباره بشكل كاف الادخارات الممكنة في اطار الموارد الحالية . وفي هذا السياق نلاحظ أن برنامج عمل الأمم المتحدة الحالي (الوثيقة A/36/658) يتضمن قائمة بالأنشطة المدرجة في الميزانية العادية للأمم المتحدة للأعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ولكن يمكن اعتبارها ذات "أولوية منخفضة" . والعرفق ٢ لهذا التقرير يدرج برنامج زملات نزع السلاح على هذه القائمة ويقترح خفض عدد الزملات من ٢٠ الى ١٠ كل عام . وقد أعدت هذا التقرير مجموعة مخصصة من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة مكوّنة من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والأمين العام المساعد للشؤون الادارية ومساعدو الأمين العام للخدمات العالية وتخطيط البرامج .

وكما أوضحنا أثناء هذه الدورة ، سوف نتابع عن كثب الآثار المالية لمختلف القرارات فـسـ المستقبل ، وخاصة تلك التي تعتبر ، من جانب الأمم المتحدة ذاتها ، على أنها لها أولوية منخفضة .

السيد شوستوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحو لي أن أبدي وجهة نظرنا بعد التصويت حول مشروعات القرارات التي اعتمدت تحت البند ١٣٣ الذي يتناول الحطة العالمية لنزع السلاح .

ان عمل الأمم المتحدة يتم في اطار خلفية من المساهمة النشطة للرأى العام العالمي ولاشك أن لهذا مغزاه في توضيح ما تم في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . واننا نشارك الرأى الذى أعربت عنه العديد من الوفود بالنسبة للأهمية البالغة لحطة نزع السلاح العالمية . ونعتبر هذا وسيلة هامة لتكثيف عمل كل القوى المحبة للسلام في كافة انحاء العالم ، وبصفة خاصة بالنسبة للوضع العالمي الراهن .

ولقد أوضح هذا أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي السيد اندريوسوف حيث قال في اجتماع موسّع للجنة :

" لقد تقدمت شعوب العالم في الوقت الحالي الى مقدمة التاريخ بشكل لم يسبق له مثيل . وحصلت على حقها في التحدث بصوت لا يمكن لأحد أن يكتمه . وأصبحت قادرة

بأعمالها الهادفة على القضاء على تهديد الحرب النووية وحماية السلام والحياة على الأرض .

ولقد لاحظنا بارتياح تزايد مشاركة الرأي العام العالمي في اعتماد تدابير محددة لنزع السلاح مما يعدّ عاملاً بارزاً في توفير الظروف اللازمة لكي تتخذ الدول اجراءات عطية طموسة بغية تجنب تهديد الحرب النووية ولوقف وعكس اتجاه سباق التسلح .

وفي الاتحاد السوفياتي فان حركة السلام ونزع السلاح قد حصلت اليوم على بعد عالمي حقيقي . فهناك العديد من المنظمات المدنية السوفياتية ، مثل اللجنة السوفياتية للدفاع عن السلام ، وعندوق السلام السوفياتي واللجنة السوفياتية للتضامن مع بلدان افريقيا وآسيا وتحالف جمعيات الصداقة السوفياتية واللجنة السوفياتية للمحاربين القداماء ، التي شاركت على نحو نشط في الكفاح من أجل الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وفي هذا العام وحده قامت أكثر من ٢٠٠٠٠ مظاهرات في بلدي بمشاركة ٦٠ مليون من أبناء الاتحاد السوفياتي . وعقدت العديد من الاجتماعات الدولية والمؤتمرات الدولية والتجمعات ، وكذلك مسيرات سلام اشترك فيها ممثلو الرأي العام العالمي من أكثر من مائة دولة في كل قارات العالم .

ان وفد الاتحاد السوفياتي أيّد مشاريع القرارات الثلاثة التي قدّمت حول مسألة الحظوة العالمية لنزع السلاح . اننا نوافق على الاقتراحات التي وردت في مشاريع القرارات هذه والتي أشارت الى عدد من الاجراءات التي يمكن أن تتقدم بمقتضاها حملة نزع السلاح العالمي . ولقد بدأ العمل بالفعل في بعضها ولازلنا في حاجة الى بعض الخطوات العطية الأخرى . وأحد الاتجاهات الايجابية الهامة التي يمكن أن تتخذها حملة نزع السلاح العالمية أشير اليها في مشروع القرار الذي اقترحتة جمهورية بلغاريا الشعبية وعدد من الذين تبناوا هذا المشروع ، الذي يدعو الى جمع التوقيعات في اطار الحطة تأهيدياً للتدابير التي ترمي الى منع الحرب النووية ، والحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ان هذا الشكل من التعبير عن ارادة الشعب يمكن أن يعطي دفعة للحطة العالمية على نحو ايجابي ومحدد وهذا من شأنه أن يعطى على اشراك الجماهير العريضة في العديد من بلدان العالم على نحو كامل في الكفاح لنزع السلاح وتحقيق السلام .

ان الاتحاد السوفياتي قد أبد مشروع القرار A/C.1/37/L.65 المقدم من الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأخرى والذي عدله الاتحاد السوفياتي واعتمده اللجنة الأولى . وفي نفس الوقت فاننا لا نعترض على نشر معلومات نزع السلاح فحسب، ولكننا في الواقع كنا ننادى دائما بالحاجة الى نشر هذه المعلومات على أوسع نطاق ممكن .

(السيد شوستوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

هذه الحاجة واضحة بالنسبة لنا وغنيّة عن البيان . وإذا كان هناك من أحد قد أدرك الآن فقط ، الحاجة الى أن يتصرف بهذه الطريقة ، فانه ما يؤسف له أن هذا الإدراك لم يأت مبكرا . ومع ذلك ، لا بد أن تكون المعلومات التي تنشر صادقة . وهذا أمر هام للغاية ، والا فانها لن يتمخض عنها الا الأذى . وسوف يلزم الحكم المتعلق بصدق المعلومات ، الحكومات ومختلف الوكالات والمؤسسات الزاما أدبيا بالألا تسمح باعداد أية معلومات مضللة ومحتيئة تهدف الى خداع الرأي العام بدلا من تقديم المعلومات الصادقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تختتم الجمعية بحثها للبند ١٣٣ من جدول الأعمال ، وكذلك من جميع تقارير اللجنة الأولى المتصلة بنزع السلاح .

البند ٣٢ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا :

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/37/24)

(ب) تقرير اللجنة الخاضعة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/37/23(Part IV) ؛ A/AG.109/699 و A/AG.109/702 و A/AG.109/74)

(ج) تقرير الأمين العام (A/37/203/Rev.1 و A/37/203/Add.1-4)

(د) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/619)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) وفي سياق هذا البند ، أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة الرابعة المتعلق بجلسات الاستماع للمنظمات - الوثيقة A/37/619 . فهل لسي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بهذا التقرير ؟
قد تقر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني أقترح أن تغفل قائمة المتكلمين بشأن هذا البند في الساعة ١٧/٠٠ من بعد ظهر اليوم .
فهل لي أن أعتبر أنه ليس هناك من اعتراض على هذا المقترح ؟
قد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا السيد بول لوساكا ممثل زامبيا ، الذي يود تقديم تقرير المجلس - الوثيقة A/37/24 .
السيد لوساكا (زامبيا) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أود أولا ، أن أعرب لكم - سيادة الرئيس - عن أحرّ تهانينا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وثانيًا ، أود أن أشكركم على الأسلوب الفعال والتمتاز الذي أدركتم به مداوات هذه الدورة .
كما أود أيضا أن أعرب عن تقديرونا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبار ، لا دراكه النفاذ للمشاكل التي تواجه الأمم المتحدة ، وجهوده المستمرة نحو حلّها ، واعتراره على دعم دور وفعالية المنظمة .

منذ بياني أمام الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، لا تزال مسألة ناميبيا بلا حل . لقد مضت ستة عشر عاما منذ أن أنهت الأمم المتحدة انتداب نظام الفصل العنصرى في بريتوريا على ناميبيا ، ولا يزال ذلك النظام يحتل الاقليم بطريقة غير شرعية . وأثناء تلك الأعوام ، اعترفت الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومؤتمرات دولية مختلفة ، بمسؤولية المجتمع الدولي ازايا شعب ناميبيا ، وطالبت بالانسحاب غير المشروط لنظام جنوب افريقيا العنصرى من الاقليم . ولم يكن رد فعل جنوب افريقيا على تلك المطالب العادلة ، سوى إحكام قبضتها على ناميبيا ، وارتكاب أعمال عدوانية واسعة النطاق ليس لها ما يبررها ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، التي تؤيد شعب ناميبيا في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير، والعدالة ، والاستقلال ، وكذلك اغتيال زعماء الشعب الناميبى والاحتجاز والاعتقال التعسفى لأولئك الذين حامت حولهم الشبهات بأنهم ينتمون للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الوحيد والأصيل لشعب ناميبيا . لقد اضطرت منظمة العفو الدولية

خلال الأسبوع الماضي ، أن توجه خطابا الى نظام بريتوريا تحثه على أن يكف عن استخدام التعذيب واحتجاز النامبيين دون محاكمة ، وتنتقد السلطات المطلقة للاعتقال التي يمنحها هذا النظام لقوات الشرطة وللقتات المسلحة .

لاتزال بعض الدول في اوروبا الغربية وامريكا الشطالية تؤيد بل وتساند المواقف العدائية والمتعنتة لنظام بريتوريا العنصرى ، وهى الدول التي تقوض بعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع نظام الفصل العنصرى ، الجهود العالمية المنسقة الرامية الى التعجيل بالقضاء على الفصل العنصرى وانسحاب قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا من ناميبيا .

في أوائل الشهر الماضي ، ذكر صدر هام للأنباء في الولايات المتحدة أنه نتيجة لهذا " الالتزام البناء " في سياسة واشنطن الحالية تجاه نظام الفصل العنصرى ، فان عددا هاما من البنوك والمؤسسات الأمريكية قد قام بتوسيع عملياته في جنوب افريقيا . وطبقا لهذا المصدر ، فان استثمارات الولايات المتحدة في جنوب افريقيا - التي وصلت الى ٢٠ في المائة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية - قد ازدادت بنسبة ١٣٣ في المائة في ١٩٨١ . ويقال كذلك ان ٢٥٠ شركة أمريكية مثلثة تمثيلا قويا في الصناعات التكنولوجية المتقدمة ، وفي صناعات مثل صناعة الموتورات ، المستحضرات الطبية ، والنفط ، والكيمياء ، والتعدين ، بما في ذلك اليورانيوم ومعدات البناء .

وفي ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، رغم التأييد الواسع لقرار الجمعية العامة الذى حث صندوق النقد الدولي بأن يرفض طلب القرض المقدم من جنوب افريقيا - حيث يسيطر اصدقاؤ جنوب افريقيا على نسبة مرتفعة للغاية من الأصوات - وافق على منح قرض قيمته ١١ بليون من الدولارات الأمريكية لنظام الفصل العنصرى في بريتوريا . لقد قال اصدقاؤ جنوب افريقيا ان قرارهم بتأييد طلب القرض هذا قد استند فقط على أسس فنية . وقالوا ان قرارهم يعبر عن اهتمامهم فيما يتعلق بأسس الوكالات المتخصصة ، التي يعتبرونها ، وكالات غير سياسية ، بل هي وكالات فنية تحكمها مواد اتفاقياتها الخاصة بها ، وذلك لوضع حد لأية قرارات تقوم على أساس سياسي . وخلف هذا الغطاء من التفسير القانوني المتشدد ، فلقد تمكن اصدقاؤ جنوب افريقيا من تقويض قرارات الجمعية العامة التي ترمي الى اضعاف نظام الفصل العنصرى والضغط على جنوب افريقيا لتسحب من ناميبيا . ورغم هذه الجبررات القانونية الأتانية ، فان السوابق تشير الى أن هذه الدول نفسها ، انتهكت نفس هذه المبادئ القانونية التي تتذرع بها ، في عدد من المناسبات الأخرى ، تقل في قيمتها ومغزاها عن القضاء على الفصل العنصرى وتحرير ناميبيا . ومن المعروف حقيقة أن الولايات المتحدة تقدم ما يقرب من ٢٠ في المائة من مساهمات صندوق النقد الدولي ، وفي تقرير عن عمل صندوق النقد الدولي بشأن منح هذا القرض الكبير المقدم لجنوب افريقيا قالت مجلة تايم الصادرة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

" ان مبلغ ال ١١ بليون دولار أمريكي الممنوح من صندوق النقد الدولي ، يغطي الزيادة في المصروفات العسكرية لجنوب افريقيا في ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ويعني هذا تمويل تدخل بريتوريا المتزايد في ناميبيا وأنغولا " .

(السيد لوساكا ، رئيس مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا)

ان هذا التأييد الصارخ من وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة لقوات تقوم بتقويض النظم العالمية للقانون والعدالة والنظام ، هو أمر لا يمكن تصديقه . ان هذا الاجراء يتطلب اجراء تقييم شامل لهذا التناقض الخطير في اطار نظام الأمم المتحدة . وكيف تستطيع الدول الغربية أن تتهرب من وصمة تناقضاتها ، عندما تنتحل دور الوسيط النزهي في المفاوضات الخاصة بخطة التسوية الناميبية ، وفي نفس الوقت تصوت لصالح منح قرص من صندوق النقد الدولي . وهذا التصويت يعتبر في الواقع تصويتا بتأييد الفصل العنصري واستمرار الاحتلال غير المشروع ، وتصويتا لصالح قهر ناميبيا والتفويض المطرد لاستقرار الجنوب الافريقي .

لقد عقد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، انطلاقا من ولايته بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا حتى حصولها على الاستقلال جلسات عامة استثنائية في أروشا ، بتنزانيا ، من ١٠ الى ١٤ أيار/مايو ١٩٨٢ ، تم فيها اعتماد اعلان وبرنامج عمل أروشا المتعلقين بناميبيا ، وموجب هذا الاعلان فلقد وجه المجلس الانتباه الى الوضع الحرج والخطير في ناميبيا وحولها ، نتيجة لسياسات العدوان والقهر لنظام الفصل العنصري ، وبير عن الطرق لتكثيف عمل المجتمع الدولي تأييدا لنضال شعب ناميبيا فسي تقرير المصير تحت زعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مثله الوحيد والحقيقي . وموجب نفس الاعلان فلقد شدد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على تضامن المجتمع الدولي مع دول خط المواجهة ونيجيريا ، وأخذ علما مع التقدير ، بالقرارات المتعددة التي اعتمدت بشأن ناميبيا .

كما هو معروف تماما ، فمنذ أكثر من أربع سنوات مضت ، فان الجهود العالمية للبحث عن حل تفاوضي لاستقلال ناميبيا ، تبلورت في اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومنذ ذلك الحين ، فان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكذلك منظمة الوحدة الافريقية ودول خط المواجهة ونيجيريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، قد التزمت بتنفيذ خطة التسوية حتى تحصل ناميبيا على الاستقلال كما هو ثابت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومع ذلك ، فلقد استمرت جنوب افريقيا في سياستها الخاصة بالفصل العنصري وحلفائها فسي بذل الجهود لتشويه قضية ناميبيا ، باعتبارها عملا لا شأن له بأعمال السيطرة الاستعمارية ، في انتهاك لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، والتجأوا الى السفسة الخطابية والمناورات البالية المستعملة في الحرب الباردة ، ومازالوا يبذلون جهودا لربط

استقلال ناميبيا بتواجد قوات كومية في أنغولا ، وهي مسألة لا تتعلق بخطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة والمتجسدة في قرار مجلس الأمن ١٩٧٨/٤٣٥ . وهي مسألة تقع في نطاق الحسب السيادة لحكومة جمهورية أنغولا الشعبية دون سواها . وبين هذا التطور بجلاء مواصلة جنوب افريقيا وحلفائها لاستراتيجية لا تملأ احتواء الجهود العالمية من أجل تحقيق استقلال ناميبيا فسي الطارعى عليه الزمن ، من أطر الحرب الباردة التي تعطل على التفرقة وزعزعة الاستقرار وتقسيم مناطق النفوذ والسلطة . ان المجتمع الدولي قد رفض تلك المحاولات الخبيثة المقصود منها فقط تبرير احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وتأخير استقلال ذلك الاقليم .

ان طرفي النزاع في ناميبيا هما جنوب افريقيا باعتبارها الدولة المحتلة للاقليم بطريقة غير مشروعة من ناحية وشعب ناميبيا الممثل من جانب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من ناحية أخرى ، ان أى ربط بين تحرير ناميبيا وأية قضايا أخرى خارج ناميبيا هو تأييد للظلم والقهر . وأى ثمن يطلب في مقابل استقلال ناميبيا هو نوع من الابتزاز . ان ناميبيا يجب أن تحرر دون فدية ، ودون أية شروط ودون أى املاء . ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يرفض تماما أى ربط بين استقلال ناميبيا والابتزاز . ويحدونا الأمل في أن هذا الرفض سوف يتم التعبير عنه في قرارات الدورة الحالية للجمعية العامة .

واستمرار النضال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، يتعين علينا أن نتذكر بعض العناصر الأساسية . ان ناميبيا هي مسؤولية الأمم المتحدة ، وستظل كذلك حتى تحصل على استقلالها ، وكل العطلات التي قام بها فريق الاتصال للدول الغربية قد وصلت الى طريق مسدود ، بسبب ادخال الولايات المتحدة لقضايا خارجية أدت الى هذا المأزق .

(السيد لوساكا ، رئيس مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا)

وعلى اية حال ، فان جهود مجموعة الاتصال المكونة من خمس دول لا تستطيع أن تكون بديلا لمسؤوليات الامم المتحدة فيما يتعلق بمسألة ناميبيا - وفي الحقيقة فان النضال من اجل استقلال ناميبيا في سعيه الى نتيجته المنطقية وهي النصر ، فان مسؤولية الامم المتحدة بالنسبة الى ناميبيا تتسع ، والعنصر الاساسي في اتساع مسؤولية الامم المتحدة قد تجسد في آواخر السبعينات عندما ارتبط مجلس الامن بهذه القضية وبعد ان اصبحت مسألة ناميبيا قضية متعلقة بالسلم والأمن الدوليين . ولذلك ، فان الدول الغربية الخمس وهي كندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التي تكون مجموعة الاتصال ، بينما استمرت في مشاوراتها مع نظام الفصل العنصري ومع دول خط المواجهة ، بالاشتراك مع نيجيريا وسوابو ، كانت مقيدة باحكام المادة ٢٤ من ميثاق الامم المتحدة التي تنص ، ضمن عدة أمور ، على أن " . . . يعهد أعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والامن الدوليين ، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات " .

ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا سوف يواصل تكثيف جهوده من أجل التحرر الكامل والسريع لناميبيا وذلك بتعميقه الرأي العام الدولي وكشف الأنشطة الاستغلالية والقمعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية لنظام بريتوريا العنصري وحلفائه في ناميبيا ، واتخاذ تدابير ملائمة للحفاظ على الوحدة الإقليمية لناميبيا ولحماية مواردها الطبيعية . ومن أجل هذا الهدف ، ووفقا للقرار ٣٦ / ١٢١ (جيم) الذي طلبت الجمعية العامة بمقتضاه من الأمين العام ، بعد التشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن تقييمه للحالة في الاقليم ، بالاضطلاع بالاعمال التحضيرية لكي ينظم مؤتمرا دوليا لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال ، فان المجلس عملا لقراره خلال جلساته العامة الاستثنائية التي عقدها في أروشا ، سرف يعقد مؤتمرا دوليا لنصرة كفاح الشعب النامبي في مقر اليونسكو في باريس من ٢٥ الى ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٣ ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا يتطلع الى التعاون الذي يأمل أن يحظى به من المجتمع الدولي في ذلك المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال .

ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، باعتباره سلطة الادارة القانونية لناميبيا الى حين استقلالها ، على علم كامل بأهمية تمثيل ناميبيا في عضوية أسرة منظمات الأمم المتحدة . ان هذا

التمثيل الذي دعت اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة رغم أنه يضيف عبئا جوهريا للمسؤوليات التي يضطلع بها المجلس له هدف استراتيجي رئيسي واحد هو أن الحقوق الكاملة لشعب ناميبيا يعترف بها ، وتمارس بكاملها في إطار مجتمع الدول . ومن ثم ، فان ناميبيا كما يمثلها المجلس قد انضمت الى العديد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وآخرها عضويتها في الوكالة الدولية للدفاع الذرية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية . فضلا عن ذلك وتمشيا مع هذه المشاركة الواضحة والفعالة من قبل ناميبيا في اعمال المجتمع الدولي ، فان المجلس قد انضم الى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . ومنذ ثلاثة أيام مضت تشرفت بصفتي رئيسا للمجلس ، ان اوقع بالنيابة عن ناميبيا في مونتيفوباي بجامايكا على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

ان الأدلة تتجمع امام اعيننا لكي توضح أن مجنة ناميبيا تهدد بأن تكون محنة طويلة وعصيبة . ان شعور الابتهاج لايجاد تسوية قريبة التحقق قد تلاشى . ان ذلك الشعور لم تكن له حياة كما لم تكن له جذور ، ولم تكن له اسباب يستند اليها . واليوم فاننا نواجه برابطة كشكل من اشكال الابتزاز لاستقلال ناميبيا ، اننا نواجه بقرض من صندوق النقد الدولي لجنوب افريقيا مما يؤكد صحة الشك في أن الصندوق انما هو نادر للاغنيا* يعني بمصالحهم فقط . اننا نواجه بالمحاولات المحنومة لنظام الفصل العنصري من اجل فصل خليج والفس عن بقية ناميبيا ، كما يتضح مما اطلق عليه الانتخبات التي اجريت اخيرا بواسطة سلطات الاحتلال غير الشرعية ، ونواجه ايضا بالخطط التي توضع من قبل نظام بريتوريا من اجل اضعاف الشرعية على مهزلة الحكم الداخلي في ناميبيا .

منذ خمسة ايام مضت قامت السلطات العسكرية للنظام العنصري في جنوب افريقيا بغزو ليسوتو المجاورة وهاجمت المنازل وقتلت العديد من النساء والرجال والأطفال وشت الرعب في نفوس المدنيين العزل ودمرت الممتلكات الخاصة واركتبت جميع انواع الجرائم البشعة في دولة مجاورة سالمة وذات سيادة . كما أن جنوب افريقيا قد قامت بفجارات في الفترة الاخيرة في موزامبيق . ان سؤالي الذي أطرحه هو : باسم من ترتكب كل هذه الاعمال ؟ ان النظام العنصري يقول انه باسم " السلام من المؤتمر القومي الافريقي " . ولكننا نحن وبقية العالم المتحضر بأسره لنا تسمية مختلفة ، اننا نسميه ليس غطرسة القوة بل خزي القوة . اننا نسميه السيف الاجراي لنظام الفصل

العنصرى . اننا نسميه ارهاب بريتوريا الذى يستهدف سيطرة امبرالية على الجنوب الافريقي .
اننا نسميه الحرية التامة للخارجيين على القانون في جنوب افريقيا ، في اغفال كل ما ينادى به
ميثاق الأمم المتحدة سواء كان ذلك في ناميبيا أو في أى جزء آخر في الجنوب الافريقي . هذا
هو ما نتصدى له ، وهذا ما يتصدى له ليسوتو . وهذا ما تتصدى له موزامبيق . وهذا ما يتصدى
له شعب ناميبيا . وهذا هو ما هب الاجراء من الرجال والنساء في كل مكان بما في ذلك السوان
الأعظم في جنوب افريقيا للتصدى له . وهذا هو ما قامت به هذه الجمعية العامة الموقرة وجميع
محافل الأمم المتحدة للتصدى له .

وهذا الصباح فقط ، فان انطوني لويس قد ذكر في مقال في النيويورك تايمز انه
" . . . لا يمكن أن يكون هناك أى تحرك بشأن ناميبيا أو أى كشف فعال لنوايا جنوب افريقيا ،
الا اذا تقدمت انغولا باقتراحات طموسة لانسحاب القوات الكمية " . نيويورك تايمز عدد ١٣ كانون
الاول / ديسمبر ١٩٨٢ القسم الف ، ص ٢٣ . ومن المفارقات أن ذلك المقال عنوان " ناميبيا :
ليست طريقا سدودا " . ولا يمكن أن يكون هناك تعريف أفضل للطريق السدود من ذلك .
والآن ونحن نواجه كل هذا ، الى أين نسير من هنا ؟ ان ناميبيا تخوض مرحلة
غاية في الصعوبة في نضالها من اجل مستقبلها ، بل حقا ، من أجل استقلالها .

ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا مازال مقتنعا بأن النضال البطولي النموذجي لشعب ناميبيا من أجل الاستقلال تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والذي يحظى بالتأييد المستمر للمجتمع الدولي ، سيؤدي ثمار النصر قريبا . وسواصل في مجلس الامم المتحدة لناميبيا تقديم التأييد والمساندة للنضال العادل الى أن يحرز شعب ناميبيا الاستقلال الحقيقي والسلامة الإقليمية في ناميبيا الموحدة والآمنة في ظل حريتها وسيادتها .

وتشتمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة في المحق ٢٤ (A/37/24) على التقرير السنوي لمجلس الامم المتحدة لناميبيا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، وأود الآن أن أعرض ذلك التقرير بايجاز .

لقد صدر التقرير بمجلدين . يقسم الأول أنشطة المجلس الى ثلاثة أجزاء . يبين الجزء الأول عمل المجلس بوصفه أحد أجهزة تقرير السياسة في الامم المتحدة ؛ ويتناول الجزء الثاني أعمال المجلس بوصفه السلطة الشرعية القائمة بالادارة في ناميبيا ؛ ويتناول الجزء الثالث تنظيم المجلس ومقرراته . ويتضمن المجلد الثاني الجزء الرابع : التوصيات والأنشطة التي تنطوي على آثار مالية .

وترد خمسة مشاريع قرارات في الجزء الرابع من المجلد الثاني . وتأخذ هذه المشاريع في الاعتبار المقررات الواردة في القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة من قبل بشأن مسألة ناميبيا ، كما تأخذ في الاعتبار أيضا تطورات النضال من أجل الاستقلال في الاقليم . لقد شهد العالم مؤخرا الدعم العلني الذي قدمه صندوق النقد الدولي لسياسات جنوب افريقيا القمعية ، بمنحه النظام العنصري قرضا بمبلغ ١١٠ بليون دولار بموجب حقوق سحب خاصة . وقد أعرب المجلس عن سخطه ازاء التعاون السافر لصندوق النقد الدولي مع نظام بريتوريا ؛ وقد تم التعبير عن ذلك في الفرع ألف الخاص بمشاريع القرارات المعنون " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

ان الشهور الأخيرة كرسست للمفاوضات المستأنفة التي أجراها المجتمع الدولي بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أوصلت مناورات نظام جنوب افريقيا العنصري التعويضية والتباطؤية ، واقام حكومة الولايات المتحدة لأمو لا علاقة لها بالسألة ، المفاوضات الى طريق مسدود . وقد أخذ المجلس علما بهذه الحقائق في مشروع قرار جديد في الفرع بـ المعنون " تنفيذ قرار مجلس الامم ٤٣٥ (١٩٧٨) " ، لحيل محل مشروع القرار السابق بشأن " الاجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء دعما لناميبيا " الذي قدم في الدورة الأخيرة للجمعية العامة .

وتختص بقية مشاريع القرارات ببرنامج عمل المجلس ، الذي ازداد بمنح ناميبيا مؤخرا ، مثلثة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، العضوية الكاملة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وانتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لها عضوا في اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . ونوه أيضا بعمل المجلس فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال المقرر عقده في المستقبل القريب . وتشدد مشاريع القرارات أيضا على أهمية نشر المعلومات عن مسألة ناميبيا ، وعلى الحاجة الى تعبئة الرأي العام الدولي من أجل حصول ناميبيا على الاستقلال . وأخيرا ، وان نعرب عن تقديرنا للوكالات المتخصصة ومنظمات الامم المتحدة الاخرى على التأييد والمساهمات الطالية التي قدمتها سابقا لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا يكبرر مشروع القرار ذي الصلة الطلب من تلك الأجهزة أن توسع جهودها نظرا لزيادة عدد اللاجئين النامبيين .

وعموما ، وكما حصل في السنين السابقة ، تناشد مشاريع القرارات المجتمع الدولي ليواصل تنفيذ جميع الجادات الرامية الى الضغط على نظام جنوب افريقيا ليكف عن احتلاله غير المشروع لناميبيا وليمكن الاقليم من نيل الاستقلال الحقيقي في اطار قرار مجلس الامم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأود ، بالنيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أن أعرب عن ويطيد الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات بشأن مسألة ناميبيا دون اعتراض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى السيد فاروق الأدهمي ، ممثل الجمهورية العربية السورية ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليعرض الجزء الرابع من تقرير اللجنة الرابعة .

السيد الأدهمي (الجمهورية العربية السورية) : مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بصفتي مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن أعرض الفصل المتعلق بمسألة ناميبيا من تقرير اللجنة الخاصة الذي يشمل أعمالها خلال سنة ١٩٨٢ على الجمعية العامة . وقد ورد هذا الفصل في الوثيقة A/37/23 ، الجزء الرابع .

ويقدم هذا التقرير ، المتعلق بالبند ٣٢ من جدول الأعمال ، عملا بالفقرة ١٢ من منطوق قرار

قرار الجمعية العامة ٦٨/٣٦ المؤرخ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن تنفيذ الاعلان ، التي طلبت فيها الجمعية العامة من اللجنة الخاصة :

" مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً

فوراً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي :

(أ) وضع اقتراحات معددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار . . . " (القرار

٦٨/٣٦ ، الفقرة ١٢)

وقد أخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ، في مواصلتها الاضطلاع بالمهام المشار اليها أعلاه فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، مختلف القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، لاسيما القرار ١٢١/٣٦ ألف الس واول الذي اتخذته في دورتها السادسة والثلاثين ، فضلا عن القرارات المتعلقة بالمسألة ، التي اتخذها مجلس الأمن ومجلس الام المتحدة لناميبيا .

وكما يتضح من التقرير ، درست اللجنة الخاصة بتعمق مرة أخرى خلال عام ١٩٨٢ ، التطورات المتعلقة بمسألة ناميبيا بمشاركة نشطة لرئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وبين التقرير العالي في الفقرة ١٣ (١) ان اللجنة الخاصة قد لاحظت مع بالغ الطق ان الحالة في ناميبيا وفيما يتصل بها قد ازدادت سوءاً نتيجة لعدم امتثال جنوب افريقيا لقرارات وقرارات الام المتحدة ذات الصلة ، وصورة خاصة نتيجة للتكتيكات والمناورات التي تستخدمها جنوب افريقيا لادامة احتلالها غير الشرعي لهذا الاقليم ولغرض " تسوية داخلية " على الشعب الناميبى . لذلك فان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يتحمل مسؤولية جسيمة عن خلق حالة تهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا .

ونظرا لتعننت جنوب افريقيا ، وخططها في المراوغة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وحشدها العسكري الضخم في ناميبيا ، وأعمالها العدوانية المسلحة المتكررة ضد شعب ناميبيا ، فقد لاحظت اللجنة بأن الوقت الملائم قد حان كيما تظطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذا الشأن وتتخذ خطوات عاجلة لتحقيق التزام نظام الأقلية العنصرية الصادر ق الكامل بقرارات الأمم المتحدة بغية تمكين شعب ناميبيا في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من التأخير .

وان تؤكّد من جديد بأن ناميبيا هي المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، فان اللجنة الخاصة قد ادانت استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، وقمعها الوحشي لشعب ناميبيا ، وانتهاكها المستمر لحقوق الانسان ، وكذلك جهودها لتدمير الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا . وتؤكّد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا الموحدة ، وشرعية نضاله بكل الوسائل المتاحة له ضد الاحتلال غير المشروع لبلاده . وقد رفضت اللجنة الخاصة وشجبت جميع المناورات التي قامت بها جنوب افريقيا بهدف تحقيق استقلال مزيف في ناميبيا في ظل نظام عميل عن طريق نقل السلطة الى مجموعات غير شرعية تعمل حسب مصالح جنوب افريقيا . وهي ان تعلن ذلك فان كل الاجراءات غير المشروعة التي تهدف الى تحقيق هذا الغرض باطلّة وكأنها لم تكن ، وتطالب اللجنة الخاصة جميع الدول أن ترفض الاعتراف والتعاون مع أي كيان غير شرعي قد تفرضه جنوب افريقيا على الشعب الناميبى انتهاكا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة .

وادانة لجنوب افريقيا على حشدها العسكري في ناميبيا ، وعلى تجنيدها للناميبيين فيمما يسمى بالقوة الاقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية/ ناميبيا ، واستخدامها المرتزقة لتعزيز احتلالها غير الشرعي للاقليم ، وكذلك استخدامها غير المشروع للأراضي الناميبية للقيام بأعمال العدوان ضد البلدان الأفريقية المستقلة ، وانتزاعها المستمر للناميبيين بالقوة من الحدود الشمالية للاقليم لأغراض عسكرية ، واقامتها المستمرة لقواعد عسكرية جديدة ، فان اللجنة تدعو جميع الدول الى اتخاذ تدابير فعّالة لمنع تجنيد وتدريب ، ونقل المرتزقة للخدمة في ناميبيا ، كما تدعو التعاون العسكري المستمر بين جنوب افريقيا ودول غربية معينة ودول أخرى .

وان تكرر من جديد ان الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يكون قائما على وضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لذلك الاقليم ، وسحب قواتها المسلحة ، والممارسة الحرة غير المقيدة للشعب النامبي بكامله لحقه في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، فان اللجنة الخاصة تؤكد من جديد أن كل الموارد الطبيعية لناميبيا هي تراث الشعب النامبي الذي لا يجوز انتهاكه أو الجدل فيه ، وتدين استغلال جنوب افريقيا غير المشروع لمثل هذه الموارد ، بما في ذلك الامتداد غير المشروع لمياهها الاقليمية ، وعلانها لمنطقة اقتصادية خارج ساحل ناميبيا ، واستغلالها غير المشروع للموارد البحرية لذلك الاقليم . وفي النهاية ، أوصت اللجنة الخاصة أن يعمل مجلس الأمن على نحو حاسم ضد أية مناورات تعويقية ومخططات خداعية لنظام الاحتلال غير المشروع ، تهدف الى احباط النضال المشروع للشعب النامبي ، وأوصت مجلس الأمن نظرا للتهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين من قبل جنوب افريقيا ، أن يستجيب بايجابية لمطلب غالبية المجتمع الدولي بفرض جزاءات شاملة الزامية على ذلك البلد ، بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

بالنيابة عن اللجنة الخاصة ، أزكسي هذا التقرير ليلقى رعاية جادة من الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتحدث التالي هو السيد فرانك أوبون عبدالله ممثل ترينيداد وتوباغو ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد عبدالله (ترينيداد وتوباغو) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) (لجنة ال٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
بينما تحول الجمعية العامة اهتمامها صوب مسألة ناميبيا ، وهي مشكلة من أعقد المشاكل ، فانه مما يثير الانزعاج العميق الاقرار مرة أخرى أن جهود المجتمع الدولي لتحقيق الاستقلال الفعلي في ناميبيا لا تزال تعاق نتيجة لذلك الاتجاه المتحدى لنظام الأقلية في جنوب افريقيا . معد ١٦ عاما تقريبا من قرار الجمعية العامة التاريخي باعلان ناميبيا اقليما دوليا تحت ولايتها ، فان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذي رفض قبول شرعية هذا القرار ، رغم حكم محكمة العدل الدولية الذي يؤكد . ومن ثم فان

نظام الأقلية في جنوب افريقيا لا يزال يلجأ الى القوة والألاعيب السياسية من أجل اطالة أمد احتلاله غير الشرعي للاقليم وحرمان شعب ناميبيا المقهور من حقوقه وحرياته الأساسية . ان المطالب الأخيرة لنظام بريتوريا وخطه التسوية توضح ما نعرفه بجلاء ، ألا وهو أن جنوب افريقيا لن تسمح طواعية بتنفيذ التطلعات المشروعة للشعب الناميبى في الاستقلال الحقيقى والتحرر ، بل على النقيض من ذلك فانها بدها محسوب ، استغلت جهود المجتمع الدولي في تحقيق تسوية تفاضية لتشد يد قبضتها وسيطرتها على ناميبيا . اننا نشهد جميعا مناورات جنوب افريقيا المعيقة والأسلوب المضلل الذى تسلكه ، فهى بينما تؤخر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تواجهنا بسلسلة من الأمور الواقعة ، بما في ذلك انشاء ما يسمى بالجمعية الوطنية ، التي سعت من خلالها بطريقة غير شرعية بارساء الأسس لتسوية داخلية وعلان استقلال ناميبيا من طرف واحد .

ان هذه التطورات وذلك البرهان القاطع على غطرسة جنوب افريقيا وتعنتها قد دفعا باللجنة الخاصة مرة أخرى هذا العام الى اعتماد بالا جماع لتوافق آراء بشأن مسألة ناميبيا . وحيث أن مقرر اللجنة قد قدم لنا للتوتقيريا عن مضمون توافق الآراء هذا ، فاني لن أخوض فيه اكثر من ذلك . ان بحثنا لمسألة ناميبيا هو دليل على الاهتمام الجاد الذى يشارك فيه المجتمع الدولي برمته ازاء منعطف الاحداث الراهن فيما يتعلق بنا ميبيا . ولا يمكننا ان ننكر الحقيقة بأن الحالة آخذة بالتدهور أو ان هناك نزاعا سافرا وقمعا في الاقليم حيث تسعى جنوب افريقيا الى الحفاظ على احتلالها غير الشرعي عن طريق القوة ، ووجود عشرات الآلاف من قوات جنوب افريقيا في الاقليم . فضلا عن ذلك ففي استماتة ضد رياح التغيير الحارة التي تهب في جميع أرجاء الاقليم ، ترتكب جنوب افريقيا أعمال عدوان لا حصر لها ضد الدول ذات السيادة المجاورة لها ، وتقوم بهجمات وحشية غالبا ما توجهه ضد المدنيين العزل . ان الهجوم الأخير ضد مطكة ليسوتو يقدم دليلا واضحا على قدرة بريتوريا على تحدى الأمم المتحدة بالتصرف على نحو يعتبر انتهاكا مباشرا لروح ونص الميثاق . ولا يسعنا تجاهل الخطر الداهم الذى يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة والذى يجلبه مثل هذا التحدى الصارخ ؛ ولا نستطيع ان نقف ساكين ، الا اذا أردنا لأنفسنا الضرر ، في وجه ذلك الظلم الفادح والمعاناة

البشرية التي تصب على غالبية شعوب الجنوب الافريقي . علينا كذلك ان نراك ان تحدى جنوب افريقيا علنا
لرغبة المجتمع الدولي هو اهانة مؤذية لمنظمتنا ، حيث يعرض للشك الجادى ذاتها التي قامت الأمم
المتحدة من أجلها . علينا أن نلاحظ أيضا ، بأن منظمتنا تتعرض للمزيد من الضعف نتيجة
الاحباط وعدم الثقة والخداع الذي ينشأ عن هذا التحدى .

ان استمرار جنوب افريقيا في عرقلة خطة التسوية السلمية لمسألة ناميبيا التي وردت في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أصبح ممكنا عن طريق التأييد الذي يحظى به ذلك النظام من بعض الدوائر في العالم . وفي هذا الصدد لا يسعنا الا ان نشعر بخيبة الامل ازاء سياسة الالتزام البناء التي يتبعها واحد من أقرب الحلفاء لنظام بريتوريا . ان مثل هذه السياسة لم تجعل حل مسألة ناميبيا قريبا . والفعل ، يبدو ان الفائدة الوحيدة هي التأييد والصداقة المتعاضدين لجنوب افريقيا ، وتقديم شروط غير مقبولة على الاطلاق للمجتمع الدولي وتقع بالكامل خارج اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي الوقت ذاته ، واثناء المفاوضات الطويلة ، أظهرت قيادة سوابو شعورا بالحنكة فسي من ادارة شؤون الدولة في رغبتها في التعاون تماما وفورا في تنفيذ خطة الامم المتحدة التي وردت في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان روح التوفيق والصبر والاستجابة التي أبدتها قيادة سوابو ، تتعارض بحدوة مع الموقف المضلل والمصرقل الذي تتخذه بريتوريا . وفي نفس السياق ، أود ان أبعث بتحية خاصة الى قادة دول المواجهة على ذلك الدور الحساس الذي قاموا به ومازالوا يقومون به لتأييد قضية الشعب الناميبى .

ان اللجنة الخاصة على قناة تامة بأن الحل السياسي الوحيد لمسألة ناميبيا انما يقوم في المقام الاول ، على أساس انهاء الاحتلال غير المشروع لجنوب افريقيا ، وانسحاب قواتها . وثانيا ، على أساس الممارسة الحرة غير المشروطة لكل الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا المتحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ولتحقيق هذا الغرض ، فانه من المحتم ان تجرى الانتخابات دون أى تأخير تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في ككل ناميبيا باعتبارها كيانا سياسيا واحدا ، وذلك وفقا لقرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣٥ (١٩٧٨) ان اية محاولة لتقويض توافق الآراء الدولي الذي تجسد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يجب ان تلقى مقاومة شديدة ، لان توافق الآراء هذا يمثل الاساس الوحيد المقبول لانتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال .

وفي هذا الصدد ، كان موقف اللجنة الخاصة انه في ضوء تحدى جنوب افريقيا المستمر لالتزاماتها بموجب الميثاق واستخدامها المستمر للقوة لادامة سيطرتها غير المشروعة على الاقليم ، بالاضافة الى

أعمالها العدوانية المتكررة والمتزايدة ضد الدول الأفريقية المجاورة المستقلة ، فان التطبيق الفعال والكامل للتدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لا يزال هو الأساس الذي بموجبه يمكن للأمم المتحدة ان تحصل على انصياع جنوب افريقيا لقرارات مجلس الأمن . وبالمثل ، ترى اللجنة الخاصة انه ، عن طريق الاجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، يمكن استعادة السلم والعدل والحرية بسرعة للشعب الناميبي .

عندما تحدثت منذ عام من منصة الجمعية العامة فقد ذكرت ان تحرير ناميبيا لن يتحقق عن طريق توجيه نداءات الى حكومة جنوب افريقيا ولن تقوم تلك الحكومة بتغيير سياساتها نتيجة تطبيق اجراءات فائتة . هذا الرأي الذي قدمته مازال ساريا حتى الآن مثلما كان منذ عام . ونحن أعضاء المجتمع الدولي لدينا الوسائل لحل مشكلة الاحتلال غير المشروع لناميبيا بواسطة سلطات جنوب افريقيا . كل المطلوب منا ان تكون لدينا الارادة لتكريس أنفسنا لهذه المشكلة العريضة ، وان نواظب على الطريقة الوحيدة الواضحة لنا ، وهي تأييد الشعب الذي تحملنا مسؤولية مستقبله والذي نخونه فيما لو ترددنا في ممارسة ضغط فعال تام على ظالميه .

وفي هذه المرحلة ، هناك حاجة ملحة لتحقيق مستوى متزايد من التأييد لنضال شعب ناميبيا وممثله الوحيد حركة التحرير الوطنية الاصيلة " سوابو " . ان المجتمع الدولي تقع عليه مسؤولية خاصة لضمان انه ، عن طريق برنامج بناء الدولة ومعهد ناميبيا ، يمكن اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتقديم الحد الاقصى من فرص التدريب لشعب ناميبيا ليعد نفسه لاقامة ناميبيا المستقلة ذات السيادة . أود ان أعبر عن خالص أملتي في ان النداءات الخاصة بالمعونة والموجهة الى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى داخل وخارج الامم المتحدة ، سوف تقابل باستجابة فعالة ، حتى يمكن القيام ببرامج المعونة المختلفة لمواجهة الضروريات المتزايدة في هذا الصدد .

قبل ان اختتم ، أود - نيابة عن اللجنة الخاصة - ان أعرب عن تقديري للعمل الهام الذي قام به مجلس الامم المتحدة لناميبيا تحت قيادة صديقتي وزميلي السفير لوساكا من زامبيا ، فسي قيامه بالصلاحيات المنوطة به . ان دور المجلس ، بوصفه السلطة الادارية المشروطة لناميبيا لحسين حصولها على استقلالها . وفي المرحلة الحالية من نضال شعب ناميبيا ، فانه من الاساسي ان يتوفر للمجلس الحد الاقصى من التعاون من كل الدول الأعضاء ، حتى يتمكن من الاستمرار في القيام ، بمسؤولياته بغاوية متزايدة .

السيد الرئيس ، انني على يقين من انه تحت القيادة والتوجيه اللذين عبرتم عنهما بهـسـنـه الطريقة الممتازة أثناء هذه الدورة ، ومهارتكم وحكمتكم ودبلوماسيتكم ، فان عمل هذه الجمعية سوف يسهم اسهاما ايجابيا في وضع حد للموقف في ناميبيا .

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان استرعي انتباه الجمعية العامة الى مشروع القرار الذى تم توزيعه الآن والوارد في الوثيقة (A/37/L.54) المعنون "غزو جنوب افريقيا لليسوتو" .

ان مقدمي مشروع القرار ، نيابة عن المجموعة الافريقية ، قد طلبوا - نظرا للوضع الطرح - النظر في مشروع القرار كأول بند في الغد ، وفي رأيي ان الجمعية ينبغي ان تفعل ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥